وصفاً ايضا تأمل وفي الثالث اي في الموصول الاشارة العقلية اعني معهودية الصلة مضمون اي كون مضمون الصلة معلوما عند السامع للموصول قبل التكلم اقول ان معهودية المذكورة ليست قرينة الموصول كما لا تخفى بل مضمون الصلة مذكورة لنسبة معلومة واقعة قبل التكلم وتلك النسبة الواقعة هي التي تدل حينئذ استقلالاً على نفس ما اريد بالموصول واعلم ان ما هو قرينة المضمر واسم الاشارة مفيدة لتعيين المعتبر في الوضع بالنظر الى ذاتها بخلاف قرينة الموصول فانها لا تفيد التعيين المعتبر في وضعه كما لا يخفى فعلى هذا يكون كل من الضمير واسم الاشارة جزئيا نظراً الى الوضع والقرينة كليهما بخلاف الموصول فانه وان كان جزئيا نظراً الى الوضع لكنه يكون بمنزلة الكلي نظراً الى القرينة ويمكن ان يقال يجوز ان ينتقل الذهن من التعيين بالصلة الى تشخص مدلول الموصول بناء على العلم بانحصار مضمون الصلة فيه فتكون الاشارة حينئذ مفيدة للتعيين ايضا فيكون الموصول حينئذ جزئيا نظرا الى الوضع والقرينة ذكره بعض المحققين وفي الرابع اي الحرف ذكر المتعلق ونحن نقول ان ذكر المتعلق ليس قرينة على تعيين معنى الحرف وتعقله اذ يمكن تعقل ابتداء المخصوص (والمراد به المتعلق مع المتعلق) مثلا بدون ذكر متعلقه ويمكن ان يقال ان ذكر المتعلق قرينة على تعقل السامع اياه وتعيينه عنده لان تعقله متوقف على تعقل الطرفين من السير والبصرة مثلا الموقوف على ذكر المتعلق صريحا ولكن الاوجه ان يقال اراد الذكر القلبي فيفيد حينئذ ان تعقل المتعلق قرينة على تعيين معنى الحرف وتحصيله عند المتكلم كما حصل عند السامع لان معاني الحروف لا تتعين الا بتعقل المتعلق بخلاف معاني الضمائر واسماء الاشارة والموصولات فان تعقلها وتحصلها يمكن من غير ضم ضميمة من القرائن المذكورة حتى اذا فرضنا ان معاني الحروف غير موضوعة لها الالفاظ واردنا تعقلها علمنا ضرورة احتياجها الى الغير واما اذا فرضنا ان معانيها موضوعة لها الالفاظ واردنا تعقلها وجدنا عدم احتياجها الى الغير وبهذا علمت كيفية الفرق بين معاني الحروف وبين معاني تلك الاسماء والحمد لله على الانعام باولى نعمه من الايمان والاسلام واعلم انه كما يجوز ان يلاحظ الموضوع له في هذا القسم من الوضع بامر عام كذلك يجوز ان يلاحظ الموضوع كالموضوع له بامر عام كما اشار اليه بقوله ومن الموضوع بالوضع العام للموضوع له خاص وضعا نوعيا الفعل اي بهيئة الفعل لان المادة موضوعة بالوضع الشخصي وقد بين المصنف كون الوضع في الفعل كذلك (وهو الوضع الثالث من الاوضاع الاربعة) بقوله فان الواضع تصور اي اولاً قبل الوضع طائفة من الالفاظ على وجه الاجمال كضرب ونصر وامثالهما بمفهوم كلي فذلك المفهوم الكلي مثل ما كان على فعل وكذا تصور نبذة اي طائفة من المعاني كنسبة الضرب الى فاعل معين في الماضي ونسبة النصر اليه فيه والى غير ذلك بمفهوم كذلك اي بمفهوم كلي واعلم ان هيئة الفعل اي حركاته من الترتيب والحروف الزائدة موضوعة بالوضع النوعي لنسبة حدث هو مدلول المصدر اشتق هو منه فالظاهر ان يقول مثل المركب من نسبة حدث بدل قوله مثل المركب من حدث هو اي ذلك الحدث مدلول مصدر اشتق هو اي الفعل منه اي من ذلك المصدر ومن نسبة اعتبرت من طرفه اي من طرف الحدث بان يكون الحدث مبدء لاعتبار النسبة ويكون الذات منتهى له وهذا اولى مما فسره به بعض المحققين من قوله بان يجعل الحدث مقيداً بالنسبة وذلك لان التقييد اعم من ان يجعل الحدث منسوبا او منسوبا اليه فيحتاج حينئذ ان يقال المراد كون الحدث منسوبا فقط اه الى فاعل معين تعيينا شخصيا كزيد في جائني زيد او تعيينا نوعيا كرجل في جائني رجل

فالباء للسببية وهذه آلة من جانب الموضوع وجه عام

فالباء للتعدية وهذه آلة من جانب الموضوع له وجه عام ايضا

سجل اذ الامور العامة من حيث انها متعينة وان كانت باعتبار ما صدقت هي عليه غير متعينة وانما اعتبر في الفاعل التعيين اي تعيين ما لان النسبة التي يتضمنها ضرب مثلا لو كانت متعلقة بفاعل لا بعينه ولا شك انه مفهوم عند اطلاقه يلزم ان يكون ضرب وحده كلاما تاما وانه باطل قطعا على ان التعلق بالفاعل الغير المعين يستلزم محذورين احدهما ان يكون مجازا بلا حقيقة اي لا يستعمل الا في النسبة الى معين بنوع تعيين وثانيهما عدم جواز اسناده الى فاعل معين لئلا يلزم تكرار الفاعل وكذا يتركب من زمان تلك النسبة اي الانتساب وكان عليه ان يقيد الزمان بكونه ماضيا اذ على تقدير عدم التقييد لم يعلم ان ضرب مثلا موضوع لنسبة الضرب الى فاعل معين في الماضي او لنسبة اليه في المستقبل او لنسبة فيهما او في غيرهما كالحال فيلزم الاشتباه والاشتراك فتأمل ثم اي بعد تصور الطرفين بما ذكرنا قال اي الواضع كل ما كان على وزن فعل وضعته على صيغة المتكلم وحده للمفهومات التي صدق عليها اي على تلك المفهومات مفهوم المركب المذكور الذي جعلناه آلة للموضوع له واعلم ان ضرب ليس موضوعا للضرب المنسوب الى زيد في الماضي بل هو موضوع للضرب المنسوب الى فاعل معين في الماضي وكذلك نصر ليس موضوعا للنصر المنسوب اليه فيه بل هو ايضا موضوع للنصر المنسوب الى فاعل معين فيه كما لا يخفى فعلى هذا لا يصح قوله مثل الضرب المنسوب الى زيد في الماضي بالنظر الى ضرب والنصر المنسوب اليه فيه اي في الزمان الماضي الى غير ذلك مما يصدق عليه مفهوم المركب المذكور وانت خبير بان الاولى ان يقول من نسبة الضرب الى فاعل معين في الماضي ونسبة النصر اليه فيه الى غير ذلك بناء على ان هيئة الفعل موضوعة لنسبة حدث هو مدلول المصدر الذي اشتق هو منه لا لحدث منسوب كذلك كما عرفت على ان المفهومين المذكورين ليسا مما يصدق عليهما مفهوم المركب المذكور لعدم تقييد الزمان فيه بكونه ماضيا الا ان يقال ذكر هذا القيد اشارة الى ان هذا القيد وهو كون الزمان ماضيا مراد في مفهوم المركب المذكور فتأمل ومنه اي ومن الموضوع بالوضع العام للموضوع له خاص وضعا نوعيا المشتق اي هيئة الاسم المشتق بقرينة ذكر الفعل سابقا فانه اي الواضع وكلمة بعد في قوله بعد تصور نوعي من الالفاظ كضارب وناصر وغيرهما ظرف لقال الآتي بمفهوم هو ما كان على وزن فاعل مثلا وبعد تصور عدد من المعاني بمفهوم هو المركب من ذات ما اي من ذات مبهمة غاية الابهام بخلاف الذات في الفعل فانه لا بد ان يكون معينا بنوع تعيين كما عرفت ومن حدث اي هو ذلك الحدث مدلول المصدر الذي اشتق هو اي المشتق منه اي من ذلك المصدر ومن هذا يعلم انه لا يلزم اشتباه ولا اشتراك ومن نسبة بينهما اي بين الحدث والذات اعتبرت تلك النسبة من طرف الذات بل يكون الذات مبدء لاعتبار النسبة ويكون الحدث منتهى له بخلاف النسبة في الفعل فانه مبتدء اعتبارها فيه انما هو الحدث كما عرفت واعلم انهم قد التزموا في الصفات من المشتقات واما معينا خارجا عنها ليكون فاعلا لها فحينئذ يلزم ان يكون فيها

وقوله بمفهوم متعلق بالتصور وهو عام لانه مرآة موضوع هذا الباب وكذلك قوله الآتي وهو ايضا لفظة بمفهوم الا انه مرآة من جانب الموضوع له

Copyright King Saud University